نـواب "تظاهروا" بـتـزويـر إمـضـاءاتـهـم نتيجة الـتـهـديـد.. وعــادوا لـتـأكـيـدهـا هاتفياً

لجنة جمع التواقيع: العدد المطلوب لسحب الثقة اكتمل وننتظر جلسة النجيفي الطارئة

اكدت مصادر سياسية رفيعة في السليمانية امس الجمعة، ان عملية جمع تواقيع النواب لسحب الثقة من رئيس الحكومة نوري المالكي، قد اكتملت ووفرت العدد المطلوب دستوريا، موضحة ان الرئيس جلال طالباني سيتسلم صباح اليوم السبت ملفا متكاملا حول ذلك، وان اليومين المقبلين سيحملان صورة واضحة عن جلسة طارئة في البرلمان لهذا الغرض.

□ بغداد / المدى

ومنذ الاثنين الماضي يلتقي قادة ٣ من كبريات الكتل الى جانب شخصيات سياسية مختلفة، في اقليم كردستان ضمن "اجتماع مفتوح" للتحضير لسحب الثقة من رئيس الحكومة، اعتراضا على طريقته في ادارة الدولة، وبعد ما اسموه "فشل محاولات الاصلاح"، وجرى الاتفاق على ان يتسلم الرئيس طالباني ١٦٤ توقيعا من النواب على الاقل، كي يطلب من رئيس البرلمان اسامة النجيفي عقد جلسة طارئة لسحب الثقة عن المالكي.

وقال مصدر رفيع في حديث مع "المدى" امس "حتى مساء الجمعة تجاوزنا العدد المطلوب، وبات لدينا اكثر من ١٦٤ توقيعا، ولانزال نستقبل رسائل وتواقيع من النواب".

وقال ان فريق رئيس الحكومة "يقوم باتصالات مكثفة لمحاولة منع النواب من التوقيع على سحب الثقة، وبأساليب تصل حد التهديد احيانا".

واوضح "على سبيل المثال اتصل بنا زعيم واحدة من الكتل الصغيرة، وقال ان التواقيع الواصلة من نوابه العشرة غير صحيحة ويطلب تجميدها، لكن اللجنة المكلفة بجمع التواقيع اتصلت بالنواب انفسهم واكدوا لها ان تواقيعهم صحيحة، لكن رئيس كتلتهم تعرض الى تهديد كبير".

واضاف "فهمنا فيما بعد ان مقربين من السلطة هددوه بإثارة قضايا عدة ضده ان هو مضى في ملف سحب الثقة، فحاول ان يدافع عن نفسه وان يقول لرئيس الحكومة ان تواقيع نوابه مزورة، ونرجح الان انه اصبح خارج البلاد خوفا من التهديد".

واستقبل الرئيس طالباني في منتجع دوكان بالسليمانية الثلاثاء الماضي، رئيس اقليم كردستان مسعود بارزاني ورئيس حكومته نيجرفان بارزاني، وقادة لقاء أربيل التشاوري مصطفى اليعقوبي والوفد الممثل لزعيم التيار الصدري مقتدى الصدر، وزعيم القائمة العراقية أياد علاوي وأسامة النجيفي وصالح المطلك، كما حضر اللقاء النائبان احمد الجلبي وصباح الساعدي، وأطلعوه على مقررات اجتماعي النجف واربيل وتمسكهم بتنحية المالكي بعد عدم تسلم اي جواب عملي من كتلة التحالف الوطني، على حد تعبيرهم، وهو ما اطلق عملية جمع تواقيع النواب المطالبين بسحب الثقة.

من جهته قال مصدر في القائمة العراقية خلال حديث لـ"المدى" ان عددا من النواب "اضطروا الى التظاهر بأن تواقيعهم تعرضت للتزوير، خوفا من تهديدات مختلفة، لكنهم ابلغونا انهم مستعدون لعقد مؤتمر صحفي خارج بغداد لاثبات هذه".

وأضاف "ابلغنا التحالف الوطني عبر اكثر من رسالة ان الكرة في ملعبهم اليوم، وان عليهم ان يباشروا اختيار بديل للمالكي لان رئيس الحكومة بات خارج اللعبة دستوريا، والامر مسألة وقت فقط".

وتابع ان المالكي نفسه "امام مسؤولية تاريخية اليوم، ويمكنه قبل اكتمال اجراءات سحب الثقة ان يسجل موقفا كبيرا ويتنحى ليرشح شخصا اخر من الكتلة الشيعية، ويجنب البلاد اي نوع من الهزات السياسية".

الى ذلك قال مصدر في التيار الصدري في حديث مع "المدى"، ان التيار يشعر بالاسف بسبب "حجم الاشاعات ومحاولات تحريض الشارع العراقي طائفيا"، مشيرا الى ان فريق رئيس الحكومة يحاول ان يصور ان ما يجري "صفقة قادمة من وراء الحدود، بينما يعلم ان احتجاجاتنا جاءت حصيلة لمواقف الاحزاب العراقية التي تعترض منذ عامين على طريقة ادارة الدولة، دون ان تلقى اجابة معقولة من المالكي".

واضاف "اقوى الاعتراضات التي نسمعها خلال المحادثات اليوم، تأتي من كتلة التحالف الوطني نفسها التي ترفض الخروقات الدستورية والاستبداد ومحاولات الهيمنة على كل شيء في الدولة بطريقة قال عنها السيد الصدر بأنها تمثل ولادة دكتاتورية جديدة".

وقال "مشاورات اربيل ورسالة النجف كانتا نموذجا نادرا للصفقات السياسية المحلية التي لم تؤثر عليها مواقف الخارج، وجمعت ممثلين كبارا عن كل الطوائف، وهي اختبار لمسار الديمقراطية في العراق".

وعن مرحلة "ما بعد المالكي" وما اذا كانت اجتماعات اربيل والسليمانية قد حسمت موقفا بشأن من سيخلف المالكي، قال مصدر رفيع في التحالف الكردستاني ان "اي مرشح من التحالف الوطني سيكون مقبولا اذا تعهد بأن يصحيح اخطاء المالكي ويلتزم بالشراكة الوطنية" متوقعا ان تكون عملية اختيار رئيس الحكومة هذه المرة اسهل وايسر من سابقتها، لان الجميع "مستعدون نفسيا لقبول اكثر من شخصية مواصفاتها ترضي كل الاطراف".

وقال "لن تكون هناك مفاجأة كبيرة في اختيار رئيس الوزراء المقبل، سيكون مرشحا تقليديا مألوفا" دون مزيد من التفاصيل.

ومنذ انسحاب الجيش الامريكي من العراق نهاية العام الماضي، سجلت الاحزاب الرئيسة المشاركة في ائتلاف الحكومة اعتراضات واسعة على سياسة المالكي في ادارة الدولة، متهمة اياه بمحاولة "الهيمنة على كل شيء" وتهديد مبدأ الفصل بين السلطات وإلحاق الهيئات المستقلة بمكتبه، فضلا عن تجاهله لفقرات مهمة نصت عليها اتفاقية اربيل ٢٠١٠، تتعلق بتفاصيل مراجعة اداء الدولة وتنظيم عمل مجلس الوزراء وباقي المؤسسات الحساسة.

اجتماع القادة في اربيل... ارشيف

الحيدري "يائس" من انتخابات مجالس المحافظات.. وسعيد لأن الجميع "غاضب" على المفوضية

□ بغداد / المدى

قال رئيس المفوضية العليا للانتخابات انه يشعر بالقلق على كل عملية اقتراع مقبلة بسبب الظروف التي يتعثر خلالها اختيار طاقم المفوضية الجديد، وطريقة الساسة في التعامل مع هذا الملف، وذكر ان اعضاء المفوضية عملوا بمعزل عن اي تسييس بشهادة الامم المتحدة رغم انهم يمثلون اطرافا اجتماعية وسياسية معروفة.

وفي حوار اجراه مصطفى حبيب لموقع "نقاش" الاخباري، قال الحيدري ان قضيته التي اعتقل مؤخرا بسببها "لم تنته بعد رغم إن القاضي أمر باطلاق سراحي مقابل كفالة مالية تبلغ (١٢) الف دولار تقريبا وهذه القضية تحمل أبعاداً سياسية بلا شك، حيث تم نقل الدعوى القضائية إلى محكمة الجنايات وهذا الأمر سيؤثر على صدقية مفوضية الانتخابات". واضاف "ما جرى اعتبره محاولة لضرب الديموقراطية في البلاد حيث تم اعتقالي لثلاثة أيام بتهمة غريبة وهي منح مكافآت لموظفين لا تزيد عن مبلغ (١٢٥) دولاراً، في الوقت الذي يوجد فيه مسؤولون متهمون باختلاسات مالية تصل إلى مليارات الدولارات خارج دائرة الحساب".

ويقول الحيدري الذي اشرف على اجراء آخر ٣ اقتراعات مهمة في البلاد، ان توجيه الإتهامات إلى مفوضية الانتخابات واعتقال رئيسها "تسببت بدون شك في هز الثقة على مستوى الشعب، لكون ما جرى لم يكن استهدافا شخصيا لي، وإنما كان استهدافا للمفوضية كمؤسسة مهنية ترفض الرضوخ للضغوط السياسية، وبدلاً من أن تقوم الكتل بدعم نزاهة المفوضية أقدمت بعض القوى على تقزيم دورها وهذا الأمر سيؤثر على نفسية الناخب، وأقول إن أي مفوضية جديدة ستاتي بعدنا ستكون معرضة لحملات سياسية لتسقيطها".

ويقول الحيدري ان وضع المفوضية يتعرض لجمود رهيب حاليا، "فانتخابات مجالس المحافظات في إقليم كردستان تأجلت، أما انتخابات مجالس المحافظات فيبدو أنها سائرة نحو التأجيل أيضاً لغياب متطلبات إجراء الإنتخابات، فحتى اليوم لم يتمكن البرلمان من اختيار اعضاء مفوضية جدد" مشيرا الى أن المفوضية الحالية تعمل لمدة محدودة من قبل البرلمان تمتد لثلاثة أشهر "وبصلاحيات غير معروفة وهذا الأمر سيولّد فراغاً دستورياً والموضوع برمته يحمل أبعاداً سياسية أكثر منها فنية".

وعن انتخابات إقليم كردستان يقول انها تأجلت رغم إن حكومة الإقليم وفرّت الوقت والمال لإنجاز العمل لكن هناك مجموعة قضايا وقفت عائقا أمام التنفيذ من بينها عدم تشكيل المفوضية الجديدة والفترة الممنوحة للمفوضية الحالية، فضلاً عن قضية إستجوابه وإعتقاله كلها أثرّت على العمل.

ويضيف "في الحقيقة أنا أشعر بالقلق على أي انتخابات ستجري في المستقبل بما فيها انتخابات مجالس المحافظات في عموم البلاد المقررة في كانون الثاني (يناير) ٢٠١٣ لأن الوقت المتبقي غير كاف، فالمفوضية تحتاج في أقل تقدير إلى ستة شهور قبل الانتخابات للتحضير والإستعداد لها بشكل جيد". ويعرب عن اعتقاده بأن ذلك يحتاج الى قرار من مجلس الوزراء لرصد الميزانية اللازمة لإجراء الإنتخابات، إضافة الى حاجتنا إلى قانون انتخابي وقبل كل ذلك يتوجب تشكيل المفوضية الجديدة، وجميع هذه الأمور غير متوافرة حاليا للأسف وهذا ما يدفعني الى القلق والتشاؤم.

وتابع ان قانون الإنتخابات لايزال يخضع إلى السجالات السياسية ويحتاج إقرار القانون الى توافقات تبدو صعبة في ضوء المشهد السياسي الحالي الذي تعصف به الخلافات من كل جانب.

ويقول ان التعديلات على القانون يجب أن تُجرى طبقا للمصلحة العامة وليس وفق مصالح الكتل الكبيرة، وهناك بنود يضعها البرلمان ضمن قانون الإنتخابات لا يمكن تطبيقها على الأرض لكنها تُفرض على المفوضية.

وزاد ان الكتل الكبيرة تسعى في بعض الأحيان إلى صياغة القانون بالطريقة التي تخدم بقاءها في البرلمان، فمثلا في الإنتخابات الأخيرة تم وضع فقرة في القانون منحت الناخبين خارج العراق حق التصويت واحتساب أصواتهم لمحافظاتهم التي كانون يسكنونها في العراق قبل مغادرة البلاد وهذا الإجراء غير صحيح البتة لأن الناخب غير متواجد في مدينته أصلا، إضافة إلى أن هؤلاء الناخبين في الخارج ليس لديهم أوراق رسمية تثبت انتماءهم إلى هذه المدينة أو تلك، وبعضهم حتى لا يملك وثائق تؤكد عراقيته، وهذا سبب لنا مشكلات كبيرة وهي حصيلة للخلافات السياسية.

وقال الحيدري ان اعضاء المفوضية يمثلون المكونات الأساسية للمجتمع وليس الكتل السياسية "رغم أن هذه الكتل والأحزاب هي التي رشحتنا، لكن الجميع يلاحظ وبشهادات الأمم المتحدة وباقي المنظمات الدولية أننا استطعنا ان نرفض الضغوط السياسية وقمنا بعملنا بحيادية ومهنية" مستشهدا بأن جميع الكتل السياسية "غير راضية عنا" وهذا دليل واضح إن عملنا مهني وصحيح وهذه الحيادية "هي التي جلبت لنا البلاء من الاستجوابات المستمرة والتقديم للقضاء وغيرها".

المدى ترصد أجواء الانتشار الامني في المحافظات تزامناً مع إجراءات سحب الثقة

حكومات محلية تتوقع "تظاهرات" عند استبدال المالكي.. وترصد حركة غريبة للجيش

□ بغداد / اياد التميمي

تعليقا على شائعات وتسريبات ومخاوف امنية يتحدث عنها الناس تزامنا مع اجراءات سحب الثقة عن رئيس الحكومة نوري المالكي، قال نواب واعضاء في حكومات محلية مختلفة، ان هناك حركة "غير طبيعية" لقطعات الجيش والشرطة في مناطقهم، كما ان بعضها دخل الانذار "ج"، الا انهم حاولوا التقليل من شأن الاحاديث التي تتطرق الى سيناريوهات صعبة قد يواجهها الناس هذه الايام.

وتخشى بعض الاوساط السياسية ان تتحول الازمة بين الاحزاب الكبرى في البلاد، الى احتكاكات ومواجهات في الشارع، او ان يجري اتخاذ قرار سياسي بسحب الثقة او اعلان اقاليم وترافقه اضطرابات امنية، وتعيد بعضها الى الذاكرة ازمة اعلان اقليمي ديالى وصلاح الدين التي واجهت ردا من انصار رئيس الحكومة نوري المالكي الذين تظاهروا وقطعوا الطريق الواصل بين مدينتهم والعاصمة بغداد قبل بضعة شهور.

مصدر امني طلب عدم كشف هويته قال لـ"المدى" ان هناك "حالة استنفار امني يحصل في اغلب المحافظات الجنوبية والوسطى وان انذار "ج" شمل قطعات الجيش" ولم يستبعد حدوث "توتر امني خصوصا وان المجاميع الارهابية قد هددت ودعت بأعادة خط الجهاد في العراق بعد ان استتب الامن نسبيا".

وتتخوف عضو مجلس محافظة ديالى شيماء العزاوي في حديث مع "المدى" من تداعيات سحب الثقة من المالكي، وتقول ان محافظتها تتضمن قوى وكتلا وطوائف مختلفة، مستذكرة الازمة التي رافقت دعوات اعلان المحافظة اقليما.

واضافت العزاوي ان "حال القوات الامنية قد تبدو غير طبيعية ونشاهد انتشارا واسعا لقطعات الجيش" لكنها تؤكد ان اتصالات مكثفة بين جميع الاطراف تجري لضمان الهدوء.

من جانبه دعا عضو لجنة الامن والدفاع حسن جهاد، حكومة المالكي والقيادة العامة للقوات المسلحة الى "احترام الاليات الدستورية في ما يخص سحب الثقة، وعلى القوات الامنية ان تكون محايدة وان لا تتدخل بأي شكل من الاشكال في القرارات السياسية" معتبرا ان الجيش والاجهزة الامنية بشكل عام ليست ملكا للمالكي.

واكد جهاد وهو عضو التحالف الكردستاني ان سحب الثقة "يسير بالاتجاهات الصحيحة، وان هذا مسألة وقت لا اكثر" مرجحا ان يكون اجتماع التحالف الوطني مدخلا للخروج ببديل نعتقده انه الامثل وهو استبدال المالكي بشخصية من داخل التحالف "بدون الفوضى السياسية التي قد تخلفها سحب الثقة".

وعد جهاد ما تقوم به بعض مجالس الاسناد والمحافظات بخصوص تهديداتها سواء بدعواتها لانشاء الاقاليم او حالة التأهب التي تشهدها تلك المحافظات "اوراق ضغط لا اكثر".

بالمقابل اعتبر النائب عن ائتلاف دولة القانون ياسين العوادي ان قراءة الوضع الامني بعد سحب الثقة والحديث عن توترات وحدوث فوضى "قراءة خاطئة، لكن الخوف هو ان الاطاحة بأعلى هرم في الحكومة، قد تشجع على ان تستغل مجاميع ومليشيات مسلحة ذلك لتنفيذ عملياتها" نافيا احتمال ان يكون المالكي قد قرر استخدام الموالين له لإثارة الفوضى الامنية.

لكنه يقول "ان الامن في العراق لا يزال هشا ويشهد بعض الخروقات، بين فترة واخرى، ودرجة الانتظام في القوات الامنية تعد المنجز الابرز لرئيس الحكومة، واذا غاب هذا المنجز سيستغل من قبل المجاميع المسلحة".

عضو مجلس محافظة البصرة عناد السوداني عد حدوث فوضى بعد سحب الثقة من رئيس الوزراء "امرا طبيعيا" مستدلا على ان اغلب رؤساء مجالس المحافظات في الجنوب والوسط "هم من حزب الدعوة وائتلاف دولة القانون حصرا". واضاف في تصريح لـ"المدى" ان هناك "تلازما سياسيا وامنيا منذ ان تشكلت اول حكومة عام ٢٠٠٣، وكل تغيير بالمناصب يؤثر بشكل واضح على مفاصل الحياة في جميع المحافظات وخصوصا الجانب الامني".

لكن عضو مجلس محافظة كربلاء طارق الخيكاني يقول ان موضوع سحب الثقة عن المالكي "لن يؤثر على الامن، والاجهزة الامنية باتت موالية للشعب لا لشخص معين" مؤكدا ان امر حجب الثقة عن المالكي "من الاساليب الديمقراطية وعلى الجميع ان يعي هذه القيمة".

وعد الخيكاني ظهور قوى شعبية غير راضية على قرار سحب الثقة بأنه "امر طبيعي" متوقعا ان تشهد البلاد كثيرا من المظاهرات والاحتجاجات.

وتابع "الامن في العراق مرهون بمدى الاستقرار السياسي، فكيف اذا استبدل رئيس الوزراء، بشخص اخر او حجبت عنه الثقة" لكنه قلل من احتمال تدخل مجالس الاسناد واستخدامها من قبل رئيس الحكومة، "كونها اعدادا قليلة ولا تشكل اي خطر على امن البلاد".

انتشار امني كثيف في المحافظات.. ارشيف

مدير التحرير | رئيس القسم | مسؤول الصفحة | القسم الفني | قسم التصحيح